

محاضرة في مادة الاقتصاد السياحي (النظريه الجزئيه)

الاستاذ :الهام خضير عباس شبر

مرحلة اولى قسم ادارة الفنادق-كلية العلوم السياحيه

الجامعه المستنصريه

كانون الاول ٢٠١٨-٢٠١٩

طبيعة المشكله الاقتصادية :

إن علم الاقتصاد يعالج العديد من المشاكل لكن المقصود هنا بالمشكلة الاقتصادية هي المشكلة الرئيسة التي يتمحور عليها علم الاقتصاد بجميع نظرياته ومبادئه وأنظمتها وهي (تعدد وتنوع وتزايد الحاجات البشرية يقابل ذلك ندرة في الموارد الاقتصادية التي تلبي هذه الحاجات). ويلاحظ أن المشكلة الاقتصادية تتضمن أمرين هما :-

١- الندرة (Scarcity)

إن بطرح سامويلسون سؤالاً مهماً في هذا المجال، هل يمكن تخيل العالم في غياب مفهوم الندرة؟ وماذا تكون النتائج إذا تمكن العالم من إنتاج كميات غير محددة من السلع تكفي لسد جميع الحاجات البشرية؟ في هذه الحالة لن يعترى الناس القلق بشأن التدبير الدقيق لدخولهم، حيث سيكون بمقدورهم الحصول على كافة احتياجاتهم. إن عالم بهكذا مواصفات أشبه بالجنة، ومن الطبيعي أن تكون جميع السلع مجانية وجزيرة كرمال الصحراء ومياه البحر، عندئذ لا تكون للأسعار والأسواق أية أهمية ويفقد علم الاقتصاد فائدته ومعناه. إلا أنه في الواقع العملي لم يتمكن أي مجتمع بشري من الوصول الى هذا الحلم، بل على العكس أن العالم يعاني من الندرة مع أنه يزخر بالسلع الاقتصادية. والندرة تعني (محدودية السلع). والندرة هنا مسألة نسبية وليست مطلقة، بمعنى عدم التناسب بين حاجات الانسان المتزايدة واللامحدودة مع الموارد المحدودة ، وبالتالي تبقى عاجزة نسبياً عن تلبية جميع الحاجات البشرية.

٢- الحاجات البشرية (Needs)

إن يمتاز البشر بغريزة جامحة لإشباع المزيد من الحاجات التي يشعر بها، ووفقاً لقانون تعدد وتنوع الحاجات البشرية فإن الحاجات البشري غير محدودة، فهو يسعى لإشباع حاجات أخرى كلما عمل على إشباع ما سبقها من حاجات.

وهكذا فإن علم الاقتصاد يستمد أهميته من مسألة الصراع القائم بين الندرة من ناحية والرغبة في إشباع المزيد من الحاجات البشرية من ناحية أخرى، وهي مشكلة عامة تحدث في كل الأنظمة الاقتصادية مهما اختلفت وعلى مدار الزمن مهما طال.

ثالثاً : هدف علم الاقتصاد :

من الطبيعي أن يكون الهدف الرئيس لعلم الاقتصاد هو حل المشكلة الاقتصادية، وهنا يشير سامويلسون أنه في ظل لامحدودية الرغبات والحاجات البشرية، يتحتم على علم الاقتصاد الاستغلال الأمثل لموارده المحدودة، وهو ما يقودنا الى مفهوم الكفاءة (Efficiency) حيث يشير هذا المصطلح الى الاستخدام الأمثل لموارد المجتمع بشكل يؤدي الى تلبية احتياجات جميع أفرادهم ورغباتهم.

ولكن إذا ما وقّر لنا علم الاقتصاد النظريات التي نهتدي بها لرفع مستوى كفاءة الإنتاج وصولاً الى مرحلة الاستخدام الأمثل للموارد النادرة، فهل يمكن أن نصل الى مرحلة الإشباع الأمثل؟ الجواب كلاً، فكما أشرنا سابقاً إن عامل الندرة يحول دون الوصول الى حالة الإشباع الأمثل، إذ أن الموارد النادرة والمتاحة هي أقل من طموحات البشر في إشباع جميع حاجياتهم.

ومن هذه المقدمة يمكن أن نستنبط هدف علم الاقتصاد بأنه (تحقيق استخدام أمثل للموارد النادرة بما يحقق أقصى إشباع ممكن منها). وهذا يعني أننا نسعى جاهدين للوصول الى أقصى إشباع ممكن من الحاجات البشرية، لكن من المستحيل أن نصل الى حالة الإشباع الأقل. ويبقى هذا الهدف قائماً مع اختلاف الأنظمة الاقتصادية، إلا أنه كل نظام له طريقته الخاصة لتحقيق هذا الهدف.

علاقة علم الاقتصاد بعلم السياحة :

إحدى أهم الشروط الأساسية لممارسة السياحة هو توفر الإمكانيات المادية، فالأفراد الذين يتمتعون بدخول عالية هم الأكثر قدرة على ممارسة السياحة، وما ينطبق على الأفراد ينطبق على البلدان، فالبلدان الغنية مثل بلدان أمريكا الشمالية و أوروبا الغربية والخليج العربي هم الأكثر طلباً للسياحة. والعكس صحيح، إذ أن الحالة الاقتصادية هي التي تتحكم في الطلب السياحي وتؤثر فيه وبشكل يفوق العوامل المؤثرة الأخرى.

وبقدر ما يكون للاقتصاد تأثير في الطلب السياحي يكون له تأثير في العرض السياحي، فالدول التي تتمتع بإمكانات مادية عالية هي الأقدر على تمويل الاستثمار السياحي وبناء العديد الكثير من المنشآت السياحية التي تمثل بمجموعها جزءاً مهماً من العرض السياحي إضافة الى العوامل الطبيعية. وإن البلدان الغنية مثل إسبانيا وإيطاليا

وفرنسا والولايات المتحدة تتمتع بعرض سياحي متكامل ومتطور وبطاقات مرتفعة بفعل
الإمكانات المادية أي الاقتصادية المتاحة لها.

وبقدر ما يؤثر الاقتصاد، بالسياحة فإن السياحة أيضاً تؤثر في الاقتصاد فهي تساهم
بتكوين جزء من الدخل القومي وتعمل على كسب العملات الأجنبية وتدعم ميزان
المدفوعات وتوفر المزيد من فرص العمل فترفع من مستوى الاستخدام وتحد من البطالة
وتعمل أيضاً على تطوير مشاريع البنى التحتية والبنى القومية... الخ. فهناك الكثير من
البلدان العالمية تستمد قوتها الاقتصادية من إمكاناتها السياحية، وقد يصل الوضع الى حد
أن النشاط السياحي يكون هو المحرك الديناميكي للاقتصاد القومي فيها كما هو الحال في
إسبانيا.

طريقة البحث العلمي في علم الاقتصاد :

يعرف الاقتصاد على أنه علم إجتماعي، وهذا يعني أن الاقتصاد هو أحد فروع
المعرفة الأكاديمية التي تستخدم الطريقة العلمية الموضوعية لتحليل صنف معين من المشاكل
الهامة للمجتمع البشري. وتعرف الطريقة بأنها " الحالة المشخصة أو الكيفية الملائمة أو
الإجراءات العلمية التي تدرس الظواهر للكشف عن حقيقتها ".
وبالأساس هناك طريقتين علميتين تستخدمان في عموم البحث العلمي ومنها البحث في

المجالات الاقتصادية وهي : *

١- الطريقة الاستقرائية :

إن كلمة إستقراء (Induction) هي ترجمة لكلمة يونانية معناها القيادة، والمقصود
بها قيادة العقل للقيام بعمل يؤدي الى قانون أو مبدأ أو قضية كلية تحكم الجزئيات.
وبموجب هذه الطريقة يجمع الباحث الأدلة الكافية التي تساعد على إصدار
التعميمات، وكاتجاه عام الطريقة تعني " الاتجاه من الحالات الجزئية الى الحالات
العامه ". أي من الجزء الى العام. ووفق هذه الطريقة فإن ما ينطبق على الجزء ينطبق
على الكل.

ووفقاً للطريقة الإستقرائية بإمكان الباحث أن يتابع تأثير التغيرات في أسعار سلعة ما
على كمية الطلب عليها، ويجمع بيانات عن عينة من المستهلكين لهذه السلعة وبالتالي
يتوصل الى قانون مفاده أن " هناك علاقة عكسية بين سعر السلعة وكمية الطلب
عليها "، وهذه الحالة تمثل جزئية من عموم الطلب على جميع السلع، وبالتالي فإن ما
ينطبق على الجزء ينطبق على الكل، وبالتالي يمكن تعميم قانون الطلب على جميع
السلع.

٢- الطريقة الاستنباطية :

الإستنباط (Deduction) هي كلمة مرادفة للاستنتاج. وإذا كان الاستقراء هو الانتقال من الحالة الخاصة الى الحالة العامة، فإن الاستنباط هو الانتقال من الحالة العامة الى الحالة الخاصة، وتقوم فكرة الاستنباط على أن ما ينطبق على الكل ينطبق على الجزء. ويحاول الباحث بموجب الطريقة الاستنباطية أن الجزء يقع منطقياً في إطار الكل. فإذا كان السلوك العام للمستهلكين يتأثر بأسعار السلع وأن هناك قانون عام يسمى بقانون الطلب، فإن سلوك المستهلك زيد لا يشذ (في الحالات الاعتيادية) عن سلوك الآخرين، وإنّ رد فعله في عملية إقتناء السلع تجاه أسعارها سوف يتماشى مع قانون الطلب، وإن ارتفاع سعر سلعة ما سيؤدي الى تقليل الكميات المطلوبة من زيد والعكس صحيح. وعلى الرغم من إمكانية التمييز بين الطريقتين، إلا أنه في الوقت الحاضر هناك طريقة ثالثة في البحث العلمي تسمى بالطريقة الحديثة للبحث (Inductive-Deductive) أي الطريقة (الاستقرائية-الاستنباطية) وهي تجمع بين الطريقتين وتسمى أيضاً بالطريقة العلمية (Scientific Method). وبموجب هذه الطريقة ينتقل الباحث من مرحلة الاستقراء للجزئيات ومراقبتها الى استنباط النتائج المنطقية منها وإيجاد حلول مقبولة لها.

تمنيتي بالنجاح